تحديات التنمية الزراعية في قطاع غزة
١٩٦٨م – ٢٠٠٥م

د. فـــوزي سعيد الجـــدبة *

* أستاذ مساعد، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية.

ملخص:

يعد القطاع الزراعي من أهم روافد الاقتصاد القومي، لما له من دور فعال في زيادة الاستثمار، وخلق فرص العمل، وعلى الرغم من توافر الظروف الطبيعية والبشرية للقيام به، وعلى الرغم من الإمكانات المحدودة، فإن هذا القطاع استمر في الأداء بشكل اعتيادي، وقد تناولت الدراسة تلك الظروف ثم الإمكانات الزراعية في قطاع غزة، حيث رصد الباحث التحديات التي تواجه نمو هذا القطاع في الفترة من ١٩٦٨ م إلى ٢٠٠٦ م، وقد توصلَّت إلى عدد من النتائج ترتبت وأبرزت التحديات التي تعوق النمو الاقتصادي أو الزراعي. وأخيرا خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات لإنقاذ هذا القطاع المهم من التدهور.

Abstract:

The Agricultural sector is one of the most important streams of the national economy as it plays an effective role in increasing investment and job creation. Although there are potential natural and human resources to achieve this development and despite the limited means available, this sector continues to perform normally. The study examined the agricultural potentials in the Gaza Strip and the researcher identified the challenges facing the growth in this sector during 1968 – 2006. The study came to a number of results that hinder agricultural growth. Finally, a number of recommendations were suggested to help preserve this promising sector from deterioration.

مقدمة:

يحتل القطاع الزراعي أهمية خاصة في الاقتصاد الوطني الفلسطيني، فهو أحد القطاعات الإنتاجية التي تسهم بشكل فعال في زيادة حجم الاستثمارات وخلق فرص العمل، ويسهم في نمو الناتج المحلي، إضافة لمساهمته في الصادرات التي تحفز النمو الاقتصادي والدخل القومي.

وعلى الرغم من المشكلات المتراكمة التي عانى منها هذا القطاع طوال فترة الاحتلال، فهو يستوعب ما يقارب ١٦٪ من مجموع الأيدي العاملة، ويسهم بنسبة ١٢٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، كذلك وصلت نسبة الصادرات الزراعية إلى ٢١٪ من مجموع الصادرات الكلية [١].

إن هذه المؤشرات تدعو إلى الاهتمام الجدي بالقطاع الزراعي الفلسطيني، وبخاصة في قطاع غزة الذي يسهم بنسبة كبيرة في الصادرات الزراعية من خلال تخصصه في زراعة الحمضيات والزهور الملائمة للتصدير إلى الأسواق العربية والأوروبية، إضافة إلى أن تنمية هذا القطاع يمس أهم جوانب القضية الفلسطينية وهي: الأرض والمياه والسكان.

لقد تولدت هذه التحديات نتيجة معاناة طويلة في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧م حتى الآن، فقد ظل الاحتلال هو المتحكم في الموارد والسياسات وحركة البضائع والتجارة والأفراد. بل إن مجمل هذه التحديات أثرت سلبا في نمو هذا القطاع بشكل طبيعي كباقي القطاعات الاقتصادية في الدول الأخرى، بل زادت هذه التحديات في أعقاب انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠١ م، حيث عمدت إسرائيل إلى تخريب القطاع الزراعي بشكل واضح.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تحديد التحديات التي تواجه تنمية القطاع الزراعي في قطاع غزة، وتصنيفها وتحليلها حسب الواقع الذي تمثله. **وسيتحقق في إطار هذا الهدف مجموعة أخرى من الأهداف أبرزها:**

- معرفة مقومات الإنتاج الزراعي بهدف التعرف إلى ملاءمتها.
- معرفة الإمكانات الزراعية من أجل وضع خطط وتوصيات لتنميتها .

- توضيح الآثار السلبية للإجراءات والسياسات الإسرائيلية والعمل على وضع الحلول لها.

فرضيات الدراسة:

لتحقيق الأهداف المطروحة آنفاً، تعتمد الفرضيات التي تساعدنا على القيام بالعمل المنهجي المناسب للوصول إلى إجابات واضحة تحقق أهداف الدراسة:

١. إن القطاع الزراعي يعاني من آثار الإجراءات الإسرائيلية التي حالت دون نمو هذا القطاع بشكل طبيعي.

٢. تدني مستوى أداء القطاع الزراعي يسهم في تفاقم حدة التحديات التي يواجهها هذا القطاع.

٣. إن التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي، تتضمن تحديات ذاتية تتعلق بسوء الإدارة والتنظيم، وأخرى فنية وطبيعية.

٤. العنصر البشري يفتقر إلى ثقافة الحفاظ على الأرض الزراعية التي تمثل مستقبل أبنائه.

منهج الدراسة:

بناء على فرضيات الدراسة وأهدافها، فقد تشكلت منهجية الدراسة وآليتها كما يأتي:

- المنهج الوصفي التحليلي في توصيف ظواهر البحث ومتغيراته، وتحليل هذه الظواهر والوصول إلى تفسيرات للواقع الزراعي وعلاقاته بالتطورات والتداعيات المستجدة.

- المنهج التاريخي من خلال التطور الذي حدث على المساحات الزراعية في المحافظات الجنوبية للوطن.

- الأسلوب التحليلي الذي استخدمه الباحث في تحليل الجداول، وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

آليات الدراسة:

- الحصولُ على الإحصائيات المختلفة للدراسة ولا سيما الزراعية من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومن وزارة الزراعة باعتبارهما المصدر الرسمي للإحصائيات في فلسطين، إضافة لما توافر مباشرة من إحصائيات من مؤسسات حكومية أخرى مثل: وزارة البيئة بغزة وسلطة المياه.
- زار الباحث عدداً من مواقع الأراضي الزراعية التي جرفتها سلطات الاحتلال، ووثق ما رآه من تدمير وتجريف بصور فوتوغرافية لدعم البحث في هذا الجانب.
- إجراء مقابلات مع مسئولين بوزارة الزراعة للتأكد من بعض البيانات المتوافرة.

مشكلة الدراسة:

واجهت الباحث العديد من المشكلات والصعاب أهمها:

١. تضارب البيانات التي تتحدث عن التجريف والمساحات الزراعية في السنوات الخمس الأخيرة، الأمر الذي دفع الباحث للذهاب للميدان للتأكد من البيانات بنفسه.

٢. تردد موظفي وزارة الزراعة في التعامل مع الباحث في إعطائه أي معلومة بحجة أن المعلومات متوافرة على شبكة ألإنترنت.

٣. تعدد المواضيع المتشابهة التي كتبت عن الزراعة والتنمية الزراعية في المكتبات.

محتويات البحث:

انسجاماً مع أهداف الدراسة وفرضياتها، فقد قُسمت إلى الموضوعات الآتية:

- المقومات الطبيعية والبشرية التي تخدم القطاع الزراعي.
- دراسة الإمكانات الزراعية في قطاع غزة.

- أهم التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في قطاع غزة.
- النتائج والتوصيات.

الصورة العامة للقطاع الزراعي في قطاع غزة ١٩٦٨م – ٢٠٠٥م:

تعرض القطاع الزراعي الفلسطيني منذ العام ١٩٦٨م لعدد من السياسات الإسرائيلية الممنهجة، هدفت إلى تقليص أهميته للاقتصاد الفلسطيني، وربطه بالقطاع الزراعي الإسرائيلي لتحقيق غايات سياسية واقتصادية رسمت مسبقا. أما الغايات السياسية التي أرادت إسرائيل الوصول إليها فترتبط بسيطرتها على المياه والأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأرادت إسرائيل بذلك إحداث انكشاف غذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالتالي زيادة الضعف الفلسطيني في وجه الضغوط والسياسات الإسرائيلية. في حين تمثلت الغايات الاقتصادية الإسرائيلية برغبتها في إخضاع الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وزيادة اعتماده عليه كسوق للسلع الإسرائيلية [٢] .

أما السياسات الإسرائيلية التي تأثر بها القطاع الزراعي بشكل بالغ، فهي مصادرة الأراضي، وإقامة المستعمرات الاستيطانية، والاستيلاء على مصادر المياه واستنزافها بصورة مباشرة وغير مباشرة. فقد حفرت الآبار الارتوازية بأعماق تفوق الآبار الفلسطينية، وسحبت مياه قطاع غزة وحولتها إلى المستوطنات التي أقامتها فيه قبل الانسحاب منه، الأمر الذي أثّر على طاقة الآبار، إضافة إلى تأثيره على نوعية المياه المتبقية فيها، حيث ارتفعت نسبة الملوحة إلى درجات جعلتها غير صالحة للشرب والري الزراعي، ولقد أفضت هذه السياسات مجتمعة إلى تشوهات هيكلية حالت دون نمو هذا القطاع وفق النمط المعتاد للنمو الاقتصادي [٣] ، وعليه تراجعت المحاصيل الفلسطينية التقليدية كالحمضيات والزيتون، والمحاصيل الحقلية إلى مستويات متدنية [٤] .

لم يختلف الأمر بعد اتفاقيات أوسلو وقدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤، فقضية المياه من القضايا التي أجل بحثها، وهذه الاتفاقيات لم تمنع إسرائيل من الاستمرار في مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات ونهب المياه الفلسطينية، يضاف إلى ذلك أن القطاع الزراعي لم يكن ضمن اهتمامات الدول المانحة، فقد أحجمت هذه الدول عن دعم القطاع الزراعي أو تشجيع الاستثمار فيه، على الرغم من أن هذا القطاع أصبح خلال الفترات السابقة أداة امتصاص رئيسة للصدمات الاقتصادية التي تعرَّض لها الاقتصاد المدمر، حيث ارتفعت حصته من العمالة المحلية من ١٢,٩٪ عام ١٩٩٩م إلى قرابة ١٦٪ عام ٢٠٠٤م [٥] ، وإلى قرابة ٢٢٪ عام ٢٠٠٥م [٦] .

لذلك فإن هذا القطاع – ومنذ بدء الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧م– واجهته كثير من الصعوبات حالت دون مساهمته في سد الاحتياجات التي تلقى على عاتقه لسد حاجة السكان من الإنتاج الزراعي، **ويعود ذلك للأسباب الآتية**:

١. فرض حصار إسرائيلي على الإنتاج الزراعي من حيث المدخلات إليه أو المخرجات منه.

٢. سياسة التجريف الزراعية بحجة الدوافع الأمنية اللازمة لإسرائيل.

٣. منع تصدير المنتج الزراعي من قطاع غزه، وفي الوقت نفسه سمحت بتصدير إنتاجها الزراعي إليه، كما أثر هذا المنع بصوره سلبية على حرية نقل السلع الزراعية، وتسويقها داخل الوطن، حيث تعرضت بعض هذه السلع وبخاصة الخضروات منها للتلف مما أدى إلي تدني أسعارها.

٤. أدت العمليات الحربية الإسرائيلية إلي تدمير كثير من مزارع الماشية والدواجن وآبار المياه ومنشئات زراعية، ومنع كثير من المزارعين من الوصول إلى مزارعهم، الأمر الذي انعكس سلبا على قدرة تلبية احتياجات السوق المحلي من المحاصيل الزراعية المحلية.

أثَّر الاعتداء والحصار الإسرائيلي بصورة مباشرة وغير مباشرة على القطاع الزراعي، وكبدته خسائر جسيمة. كما أشار مدير عام وزارة الزراعة إلى أن الخسائر تقدر بنحو مليار دولار منذ ٢٠٠١م حتى ٢٠٠٦م، كما أن إسرائيل منعت محصول الحمضيات من التصدير هذا العام (٢٠٠٦م) عبر إجراءاتها على المعابر، والتي تقدر بأكثر من ٧٥٠ ألف دولار، وهذا يعني أن القطاع الزراعي سيحتاج إلي سنوات عدة ليعود إلي ما كان عليه قبل تلك الإجراءات، وبخاصة فيما يتعلق بالأشجار المعمرة والمثمرة مثل: الزيتون والحمضيات التي تحتاج إلى عشرات السنين للإنتاج الاقتصادي. وعلى الرغم من هذا كله فإن سكان قطاع غزة يحاولون بكل جهد إعادة زراعة ما يمكن زراعته. والجدول (١) يوضح تطور المساحة المزروعة بالدونم في قطاع غزة من عام ١٩٦٨م – ٢٠٠٥م.

الجدول (١)

تطور المساحة المزروعة بالدونم في قطاع غزة من عام ١٩٦٨ــ٢٠٠٥

السنة	المساحة المزروعة بالدونم
١٩٦٨	٢٣٢,٥٤٥
١٩٧٠	٢٢٢,٤٣٥
١٩٧٥	٢١٢,٤٥٣
١٩٨٠	٢١٠,٢٤٥
١٩٨٥	١٩٤,٩٠٠
١٩٩٠	١٨٥,٢٠٠
١٩٩٥	١٩٥,٦٣٠
٢٠٠٠	١٩٣,٧٠٠
٢٠٠٥	١٩٧,٨٢٠

المصدر: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية: نابلس، ١٩٩٥م.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: غزة، ٢٠٠٦.

يتضح من الجدول السابق (١):

- **أن المساحة المزروعة منذ عام ١٩٦٨م في تناقص مستمر، فبعد إن كانت ٢٣٢,٥٤٥ دونما، ظلت تتناقص بنسب مختلفة حتى وصلت عام ٢٠٠٥م إلى ١٩٧,٨٢٠ دونما، أي بنقص ٣٤,٧٢٥ دونما، أي بتراجع ١٥٪ عما كانت عليه عام ١٩٦٨م، ويعود ذلك إلى:**

١. سياسة الاحتلال الإسرائيلي التي كانت تحد من زراعة الحمضيات بصفة خاصة.

٢. ترك كثير من المزارعين أراضيهم للعمل في إسرائيل، وبخاصة في الفترة ما بين ١٩٧٥م- ١٩٩٠م.

٣. الزحف العمراني (الإسكان) على الأراضي الزراعية.

مقومات الإنتاج الزراعي في قطاع غزة:

يعتمد القطاع الزراعي على مجموعة من المقومات بعضها طبيعي والآخر بشري، وتتضافر هذه المقومات معا في التأثير على نمو هذا القطاع، وسنتكلم بإيجاز عن هذه المقومات.

المقومات الطبيعية:

أ. السطح:

يمثل قطاع غزه في معظمه منطقة سهلية تقع على ساحل البحر المتوسط بطول ٤٢كم، وأقصى ارتفاع له هو ٨٥ مترا فوق مستوى سطح البحر في منطقة المنطار شرق مدينة غزة، وأدنى منسوب للسطح يصل إلي ٥ أمتار فوق مستوى سطح البحر [٧] ، وهذا يعني أن معظم سطحه سهلي يصلح للغلات الزراعية المعروفة لدى سكانه.

ب. المناخ:

يعدُّ هذا المناخ مناسبا لإنتاج كثير من الغلات الزراعية، لاسيما درجة الحرارة التي تتلاءم مع الغلات الحارة التي تزرع صيفا و الغلات الباردة التي تزرع شتاء، بل إن درجات الحرارة نادراً ما تنخفض عن الصفر المئوي (٤ درجة مئوية) ، ونادراً ما ترتفع عن ٤٠ درجة مئوية [٨].

أما عن أمطار القطاع فهي متذبذبة من عام لأخر، وهذه سمة إقليم البحر المتوسط[٩]، وأحيانا تأتي مناسبة (٣٥٠ملم المعدل العام) وتكفي للزراعة الحقلية حتى تنضج، وأحيانا لا تفي بذلك وتؤثر على نضج المحصول.

أما عن الرياح السائدة هنا فهي متنوعة أهمها: الرياح الشمالية الغربية ٤٢,٢٪ من مجموع اتجاهات الرياح، تليها الرياح الشرقية ٢٢,١٪، ثم الرياح الجنوبية الغربية ١٢,٦٪، ثم الرياح الشمالية الشرقية ١٠,٥٪ [١٠] ، وهذه الرياح ليست بالقوة التي تعمل على تخريب الزراعة، إنما هي رياح مصاحبة للمطر شتاء، وهي الجنوبية الغربية العكسية، أو رياح غربية صيفا، تعمل على تلطيف درجة الحرارة.

ت. التربة:

تمتاز تربة قطاع غزة بأنها خفيفة ومختلطة بقليل من الطمي، إلا أن نسبة الرمل قد تصل إلى أكثر من ٨٠٪ في بعض المناطق، **ويمكن تصنيف التربة في قطاع غزة على النحو الآتي:**

- **تربة اللوس**: وهي تربة تكونت بفعل الرياح المحلية، وهي تربة دقيقه ناعمة جدا من أصل جبلي، وتنتشر هذه التربة في شرق القطاع، وهي تربه خصبة بالمواد العضوية التي كانت تنمو عقب كل فصل ماطر، وتتكون هذه التربة من ذرات الكوارتز والصخور الطباشيرية وهي غنية بالموارد الكلسية [١١] .
- **تربة البحر المتوسط الاستبسية**: وهي شريط ضيق يمتد من جنوب القطاع حتى شماله بصورة شريطية [١٢] ، وهذه التربة تصلح لزراعة الخضار والفاكهة، وهي غنية بالبوتاس والفوسفات.
- **تربة الكثبان الرملية**: تنتشر على طول الساحل المحاذي للبحر المتوسط، وهي تربة صالحة لزراعة الكروم والخضار، وهي غنية بالكالسيوم [١٣] .

ث. المصادر المائية:

تعد المياه من أهم مقومات الإنتاج الزراعي، وعلى الرغم من توافر المياه من مصادرها الرئيسة في قطاع غزة من أمطار ومياه جوفية، فإنها لا تفي بمتطلبات الزراعة والسكان . والجدول (٢) يوضح كمية المياه المستهلكة في قطاع غزة لعام ٢٠٠٥م حسب الخاصية.

الجدول (٢)

كمية المياه المستهلكة في قطاع غزة لعام ٢٠٠٥

الخاصيـــــــــة	عدد الآبار أو الاستهلاك
عدد الآبار المرخصة للشرب والزراعة	٢١٠٠
معدل الضخ من الآبار الزراعية	٩٢,٢ مليون متر مكعب سنويا
معدل الضخ من الآبار الصناعية والشرب	٦٤,٦ مليون متر مكعب سنويا
إجمالي كمية المياه المستخرجة من الآبار المرخصة	١٥٦,٨ مليون متر مكعب سنويا
عدد الآبار غير المرخصة	١٤٠٠ بئر
معدل الضخ من الآبار غير المرخصة للشرب	٣٥ مليون متر مكعب سنويا
مجموع المياه المستهلكة	١٩١,٨ مليون متر مكعب سنويا

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: غزة، ٢٠٠٦.

ويتضح من الجدول السابق (٢) :

- أن مجموع المياه المستهلكة ١٩١,٨ مليون متر مكعب سنوياً منها ٨٢٪ من الآبار الرسمية المرخصة، بينما ١٨٪ منها من الآبار غير المرخصة التي يذهب جزء كبير منها للأغراض الزراعية في الأراضي التي تباع للمواطنين بدون الاشتراك في بئر الري.
- أن ٥٨٪ من استهلاك المياه يذهب للزراعة من الآبار المرخصة، و ٤٢٪ للاستهلاك المنزلي والصناعة منها أيضا.
- ارتفاع عدد الآبار غير المرخصة إلى ١٤٠٠ بئر، معظمها عائد إلى القطاع الخاص، ويعود ذلك إلى انقطاع المياه عن المنازل والأبراج، فيقوم أصحاب هذه العقارات بحفر تلك الآبار.

المقومات البشرية:

يرتبط بالقطاع الزراعي مجموعة من المقومات البشرية أهمها:

١. الأيدي العاملة:

يرتبط النشاط الزراعي بالأيدي العاملة ارتباطا وثيقا، وقد بلغت نسبة المشتغلين بالزارعة أكثر من ٣٠٪ من مجموع الأيدي العاملة بعد أن كانت ٥٠٪، وذلك خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي [١٤] ، إلا أنه حدث في الآونة الأخيرة تدن في هذه النسبة بسبب الإجراءات الإسرائيلية التي تحد من اشتغال العمال بالزراعة، وبخاصة في الأراضي القريبة من الخط الأخضر التي اضطر أصحابها إلى تركها خوفا من التهديد الإسرائيلي.

٢. نظام الميكنة الزراعية والتسميد:

تؤدي الميكنة الزراعية دوراً رئيساً في عملية الإنتاج الزراعي، وعلى الرغم من وفرة الأيدي العاملة، فإن قطاع الزراعة أصبح لا يستغني عن الميكنة، وبخاصة في عملية الحرث والزراعة وحصاد القمح والشعير، ويبلغ عدد الجرارات الزراعية في قطاع غزة ٣٩٣ جراراً،

معظمها يمتلكها القطاع الخاص [١٥] . **وتكمن أسباب التوسع في استخدام الميكنة الزراعية و الأسمده إلى:**

- نشر الوعي بين المزارعين لاستخدام الميكنة والتسميد.
- الاستعداد النفسي والمعنوي للمحافظة على مستوى الإنتاج وتحسينه باستمرار، ولاسيما بعد الزيادة في الطلب على الغلات الزراعية.
- استخدام الميكنة يوفر الجهد والمال.

٣. الملكية الزراعية:

لا شك في أن الظروف السياسية التي مر بها قطاع غزة، والضغط السكاني على الأرض الزراعية، كان له الأثر الكبير في تفتيت الملكية الزراعية [١٦] .

وكذلك كان لزيادة عدد السكان، وتقسيم الأراضي الزراعية على الورثة حسب الشرع الإسلامي أثر كبير في تفتيت الملكية الزراعية بشكل واضح [١٧] ، ومما يؤكد ذلك ظهور كثير من الملكيات الزراعية صغيرة المساحة. والجدول (٣) يوضح الملكية الزراعية حسب المساحة بالدونم لعام ٢٠٠٥م/ ٢٠٠٦م.

الجدول (٣)

الملكية الزراعية حسب المساحة بالدونم عام ٢٠٠٥م/ ٢٠٠٦م

فئات الملكية	عدد الملكيات	النسبة	مساحة الحيازات	النسبة
أقل من ١٠دونم	١٣٤٨٢	٪٤٦,٠	٦٥٢٥٠	٪٣٣,٠
١١ – ٢٠ دونم	٨٠٣١	٪٢٧,٥	٣٦٨٢٠	٪١٨,٦
٢١ – ٣٠ دونم	٥١٢٨	٪١٧,٥	٢٩٢١١	٪١٤,٨
٣١ – ٤٠ دونم	١١٩١	٪٤,١	١٥١٩٩	٪٧,٩
٤١ – ٥٠ دونم	٩١٠	٪٣,١	١١٥٠٠	٪٥,٧
٥١ – ٦٠ دونم	٣٣٢	٪١,١	١٠٥٦٠	٪٥,٣
+ ٦٠ دونم	٢١١	٪٠,٧	٢٩٢٨٠	٪١٤,٧
المجموع	٢٩٢٨٥	٪١٠٠	١٩٧٨٢٠	٪١٠٠

المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية: غزة، ٢٠٠٧.

النسب من عمل الباحث.

ويتضح من الجدول السابق (٣):

- أن أكثر من ٤٦٪ من الملكية الزراعية هي ملكيات صغيرة المساحة أقل من ١٠ دونمات، وتشكل هذه النسبة ثلث الحيازات الزراعية.
- أما الفئة الثانية (١١– ٢٠) فتشكل ٢٧,٥٪، وهي تساوي ١٨,٦٪ من مساحة الحيازات الزراعية،
- وأماالفئة الثالثة (٢١ – ٣٠) فتحتل ١٧٥٪، وتشكل في المساحة ١٤,٨٪، وبجمع هذه الفئات الثلاث نجدها تستحوذ على ٩١٪ من مجموع الملكيات الزراعية، وتسجل مساحتها ٦٦,٤٪ من مجموع المساحة المزروعة.
- أما ما تبقى من ملكيات زراعية بفئاتها الأربع فتسجل أقل من ٩٪ بمساحة تسجل ٣٣,٦٪. وهذا يعني أن فاقدا اقتصاديا كبيرا يحدث نتيجة للتعامل مع تلك الملكيات، الأمر الذي أدى إلي خفض الإنتاج الإجمالي لقطاع غزة من الغلات الزراعية، **وبصفة عامة فإن الملكيات الصغيرة تؤثر على الإنتاج الزراعي من خلال:**

- عدم الاستغلال الأمثل للزراعة.
- تفتت الأراضي الزراعية بحيث يصعب اتباع سياسة زراعية محدده ومنتجة.
- زيادة استغلال موارد المياه المتاحة من طرف المزارعين.
- الحد من استخدام الميكنة الزراعية.

٤. التسويق:

هو أحد القواعد الاقتصادية المؤثرة في الإنتاج، وقد يكون الأثر مباشراً، أو غير مباشر لحاجة الإنسان إلى محاصيل إنتاجية مختلفة تلبي طلبه من هذه المنتجات التي تتوافر في السوق الذي يمثل الوسيط التجاري بين الأقاليم الإنتاجية للموارد الاقتصادية والأقاليم الاستهلاكية لهذه الموارد [١٨] ، ويؤدي السوق دوراً كبيراً في التأثير على مساحة هذه المحاصيل.

الاستخدام الحالي للأرض:

لقد تأثر استخدام الأرض في قطاع غزة بالظروف السياسية التي مرت على قطاع غزة في السنوات الستين الماضية، حيث شكلت هذه الظروف السمات العامة لاستخدام الأرض **وأهم هذه الظروف**:

١. ازدحام القطاع بالمهاجرين، حيث هاجر إليه قرابة ٢٠٠,٠٠٠ مهاجر بعد نكبة عام ١٩٤٨م، الأمر الذي أدى إلى تكدس السكان في هذه الرقعة الصغيرة أصلا (٣٦٥ كم٢) ، وبالتالي الضغط على موارد الزراعة، وهذا أدى إلى فقدان كثير من المساحات الزراعية كان من الممكن أن تستغل في الزراعة.

٢. الزحف العمراني على المناطق الزراعية، حيث يقول المهندس الزراعي معين اليازجي المسئول عن ملف المساحات الزراعية في وزارة الزراعة في مقابلة معه مع الباحث: إن معدل التعديات بلغ في العام ما بين ٨٥٠– ١٠٠٠دونم، ويستطرد بالقول: إن هذه المساحات من خيرة الأراضي الزراعية. والجدول (٤) يوضح الاستخدام الحالي للأرض بالدونم في عام ٢٠٠٥م/ ٢٠٠٦م.

الجدول (٤)

الاستخدام الحالي للأرض ٢٠٠٥م/ ٢٠٠٦م

أراض زراعية	أراض سكنية	استخدامات أخرى	أراض بور	مجموع
١٩٧٨٢٠	٥٥٠٠٠	٣٥٤٢٠	٧٦٧٦٠	٣٦٥٠٠٠
٥٤,٢٪	١٥,١٪	٩,٧٪	٢١٪	١٠٠٪

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: قسم الأراضي، ٢٠٠٧م.

ويتضح من الجدول السابق (٤):

- أن الأراضي الزراعية ما زالت تشكل ٥٤,٢٪ من استخدامات الأراضي في محافظات قطاع غزة.
- تشكل الأراضي البور المرتبة الثانية ٢١٪ من الاستخدام الحالي للأرض.
- تحتل المناطق السكنية المرتبة الثالثة ١٥,١٪ من الاستخدام الحالي للأرض .
- وأخيرا تسجل المنافع العامة ٩,٧٪ وتحتل المرتبة الأخيرة.

المحاصيل الزراعية في محافظات قطاع غزة:

تتعدد المحاصيل الزراعية في محافظات قطاع غزة على الرغم من مساحته الصغيرة ومن أهمها:

- **أولا: الحمضيات:**

تعد الحمضيات من أهم المنتجات الزراعية الإستراتيجية في قطاع غزة، فهي مصدر مهم بالنسبة لصادرات القطاع حيث بلغت صادرتها نحو ٣٣٪ عام ١٩٨٥م من مجموع صادرات القطاع حسب بيانات وزارة الزراعة، إلا أنها تعرضت لتغيرات عدة فازدهرت زراعتها حينا، وتدهورت أحياناً كثيرة، وظلت تعاني من التدهور حتى الآن، والجدول (٥) يوضح تطور مساحة الحمضيات بالدونم، وتطور الإنتاج خلال الفترة ١٩٦٨م– ٢٠٠٥م.

الجدول (٥)

تطور مساحة الحمضيات خلال الفترة ١٩٦٨م- ٢٠٠٥م

السنة	إجمالي المساحة المزروعة	مساحة الحمضيات	النسبة	الإنتاج بالألف/ طن
١٩٦٨	٢٣٢,٥٤٥	٨٠,٠٠٠	٣٤,٤٪	٢٢٠,٠٠٠
١٩٧٠	٢٢٢,٤٣٥	٧٧,٠٠٠	٣٤,٦٪	٢١١,٠٠٠
١٩٧٥	٢١٢,٤٥٣	٧٦,٠٠٠	٣٥,٨٪	٢١٠,٤٠٠
١٩٨٠	٢١٠,٢٤٥	٧٢,٠٠٠	٣٤,٢٪	١٨٠,٠٠٠
١٩٨٥	١٩٤,٩٠٠	٦٧,٧٠٠	٣٤,٧٪	١٧٦,٠٢٠
١٩٩٠	١٨٥,٢٠٠	٥٨,٧٢١	٣٠,٧٪	١٤٦,٨٠٢
١٩٩٥	١٩٥,٦٣٠	٥٤,٣٨٠	٢٧,٨٪	١٢٦,٦٠٠
٢٠٠٠	١٩٣,٧٠٠	٤٣,٤١٥	٢١,٨٪	١١٠,٠٢١
٢٠٠٥	١٩٧,٨٢٠	١٩,٥٠٥	٩,٩٪	٣٥,٤٥٢

المصدر: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية: نابلس، ١٩٩٥.

وزارة الزراعة الفلسطينية: غزة، ٢٠٠٦.

ويتضح من الجدول السابق (٥):

أن مساحة الحمضيات التي تعد من أهم فروع الزراعة في قطاع غزة في تناقص مستمر، فبعد أن كانت سنة ١٩٦٨م ٨٠٠٠٠ دونم بنسبة ٣٤,٤٪ من جملة المساحة المزروعة، تناقصت تدريجياً لتصل إلى ٧٦,٠٠٠ دونم عام ١٩٧٥م أي ٣٥,٨٪ من جملة المساحة

المزروعة. ثم واصلت المساحة انخفاضها لتسجل ٧٢٠٠٠ دونم عام ١٩٨٠م، ويعود ذلك إلى تفضيل كثير من المزارعين العمل داخل الخط الأخضر، ويتواصل الانخفاض في مساحة الحمضيات والإنتاج لتسجل ٥٨,٧٢١ دونماً عام ١٩٩٠م، ثم وصلت إلى ٥٤,٣٨٠ دونماً عام ١٩٩٥م، ثم أخذت المساحة المزروعة بالحمضيات بالانخفاض الحاد حتى وصلت إلى ١٩,٥٠٥ دونماً عام ٢٠٠٥م، وهي أدنى مساحة في تاريخ زراعة الحمضيات في قطاع غزة، **ويعود ذلك لعدد من الأسباب نوردها بالترتيب:**

١. ارتفاع تكاليف زراعة الحمضيات، وبخاصة في السنوات الأخيرة.

٢. انتشار كثير من الأمراض مثل دودة البحر المتوسط (النفق) .

٣. تفضيل بعض المزارعين زراعة الخضروات، وبخاصة في النطاقات القريبة من المدن مثل: غزة و خانيونس ودير البلح بسبب كثرة عدد السكان، ولإمكان زراعة الأرض مرتين أو ثلاث مرات بعكس الحمضيات التي تعمر مدة طويلة تصل إلى أكثر من٥٠ سنة.

٤. تفضيل بعض المزارعين زراعة الفاكهة والزهور سعياً وراء الربح وسهولة التصدير.

٥. الزحف العمراني حيث تشير الدراسة الميدانية إلى أن معظم المساحات المزالة من الحمضيات تحول إلى مبان سكنية (صورة رقم ١) توضح تعدي العمران على أشجار الحمضيات.

صورة (١)

الزحف العمراني على الأراضي المزروعة بالحمضيات.

٦. تحجيم مساحة الحمضيات، واستبدالها بغلات أخرى مثل الزهور وغيرها من المحاصيل التي تدر ربحا أكثر من الحمضيات .

٧. سياسة التجريف التي اعتمدها الاحتلال الإسرائيلي في انتفاضة الأقصى بين عام ٢٠٠١م – ٢٠٠٦م من تجريف مئات الدونمات الزراعية (صورة رقم ٢) توضح تجريف الأراضي في شرق جباليا التي كانت مزروعة بالحمضيات.

صورة (٢)

التجريف الإسرائيلي للأراضي الزراعية

٨. تدهور نوعية مياه الري حيث زادت ملوحتها، وأصبحت غير ملائمة لري الحمضيات.

التوزيع الجغرافي والمساحي للحمضيات على محافظات قطاع غزة عام ٢٠٠٥م/ ٢٠٠٦م:

تنتشر زراعة الحمضيات في جميع أنحاء قطاع غزة ، والجدول (٦) يوضح التوزيع الجغرافي للحمضيات على محافظات القطاع لسنة ٢٠٠٥م/ ٢٠٠٦م.

الجدول (٦)

التوزيع الجغرافي للحمضيات على محافظات القطاع لسنة

٢٠٠٥م/ ٢٠٠٦م (المساحة بالدونم)

المحافظة	المساحة الإجمالية	شموطي	فلنسيا	ليمون	جريب فروت	كلمنتينا
المحافظة الشمالية	٧١١٩	٣٧٥٠	٢١٢٠	٦٩٧	٥٥	٤٩٧
محافظة غزة	٦٣٧٩	٢٩٥٠	١٤٣٠	١٢١٠	١٨٩	٦٠٠
محافظة دير البلح	٣٧٥٧	١٨٠	٢٢٩٤	٤٠٥	٧٧٨	١٠٠
محافظة خانيونس	١١٣٤	--	٨١٠	٥٤	٢٥٠	٢٠
محافظة رفح	١١١٦	--	٩١٠	٥٣	١١٣	٤٠
الإجمالي	١٩,٥٠٥	٦٨٨٠	٧٥٦٤	٢٤١٩	١٣٨٥	١٢٥٧

المصدر: وزارة الزراعة: ٢٠٠٧م.

يستدل من الجدول السابق (٦) :

- أن محافظة الشمال تسهم بنصيب كبير في المساحة الإجمالية لزراعة الحمضيات بلغت ٧,١١٩ دونماً أي بنسبة ٣٦,٥٪، ويعود ذلك إلى طبيعة المياه المناسبة أكثر من غيرها، تليها محافظة غزة ٦٣٧٩ دونما أي ٣٢,٧٪ في المرتبة الثانية.وتأتي محافظة دير البلح (الوسطى) في المرتبة الثالثة، إذ بلغت المساحة المزروعة ٣٧٥٧ أي ١٩,٣٪. أما محافظة خانيونس، فتحتل المرتبة الرابعة بمساحة ١١٣٤ دونماً أي ٥,٨٪، وأخيرا محافظة رفح في المرتبة الخامسة حيث بلغت المساحة المزروعة ١١١٦ دونماً بنسبة ٥,٧٪، ويعود انخفاض المساحة المزروعة بالحمضيات في المحافظات الجنوبية إلى ملوحة المياه فيها عكس المحافظات الشمالية ذات المياه المناسبة نسبيا.

- أما عن نسبة الأصناف، فتحتل الفلنسيا المرتبة الأولى ٣٨,٨٪، ويعود ذلك إلى قدرتها على تحمل درجات الحرارة المرتفعة فيصل موسمها لشهر يونيو، وهو شهر متأخر بالنسبة للحمضيات، ويحتل البرتقال المرتبة الثانية ٣٥,٣٪، ويعود ذلك إلى كونه فاكهة مرغوبة للتصدير، حيث يكتسب برتقال غزة شهرة إقليمية، ويأتي الليمون في المرتبة الثالثة ١٢,٤٪، ثم الجريب فروت ٧,١٪ وأخيرا الكلمنتينا ٦,٥٪ .

- **ثانيا: الفواكـــه:**

تحتل الفواكه مساحة ٥٧,٠٥٩ دونماً من المساحة المزروعة عام ٢٠٠٥م/ ٢٠٠٦م، حيث اهتم المزارعون بزراعتها قديما، إلا أنها بدأت تدخل في مجال المنافسة مع المحاصيل الأخرى حديثا، لما تجنيه من أرباح للمزارعين

والجدول (٧) يوضح تطور مساحة الفواكه بالدونم في الفترة من ١٩٦٨م– ٢٠٠٥م.

الجدول (٧)

تطور مساحة الفواكه خلال الفترة ١٩٦٨م- ٢٠٠٥م

السنة	إجمالي المساحة المزروعة	مساحة الفاكهة	النسبة
١٩٦٨	٢٣٢,٥٤٥	٧٠,٠٠٠	٪٣٠
١٩٧٠	٢٢٢,٤٣٥	٦٧,٠٠٠	٪٣٠
١٩٧٥	٢١٢,٤٥٣	٦٦,٠٠٠	٪٣١
١٩٨٠	٢١٠,٢٤٥	٦٢,٠٠٠	٪٢٩,٥
١٩٨٥	١٩٤,٩٠٠	٦٠,٧٠٠	٪٣١
١٩٩٠	١٨٥,٢٠٠	٥٨,٩٢١	٪٣١,٨
١٩٩٥	١٩٥,٦٣٠	٥٦,٣٨٠	٪٢٨,٨
٢٠٠٠	١٩٣,٧٠٠	٥٣,٤١٥	٪٢٧,٥
٢٠٠٥	١٩٧,٨٢٠	٥٧,٠٥٩	٪٣٨

المصدر: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية: نابلس، ١٩٩٥م.

وزارة الزراعة الفلسطينية: غزة، ٢٠٠٦م .

ويتضح من الجدول السابق (٧):

أن مساحة الفاكهة أيضا في تناقص مستمر، فبعد إن كانت عام ١٩٦٨م تسجل ٧٠,٠٠٠ دونم، انخفضت عام ٢٠٠٥م لتسجل ٥٧,٠٥٩ دونماً، أي بانخفاض ١٢,٩٤١ دونماً، أي بنسبة ١٨,٥٪، ويعود ذلك إلى تفضيل بعض المزارعين زراعة الزهور بعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية و ملوحة المياه التي لا تتناسب مع زراعة الفاكهة وصعوبة التصدير.

التوزيع الجغرافي والمساحي للفواكه على محافظات قطاع غزة عام ٢٠٠٥م/ ٢٠٠٦م:

تنتشر زراعة الفواكه في معظم أنحاء القطاع بنسب مختلفة، والجدول (٨) يوضح التوزيع الجغرافي والمساحة للفاكهة في محافظات قطاع غزة لسنة ٢٠٠٥م/ ٢٠٠٦م.

الجدول (٨)

التوزيع الجغرافي والمساحة للفاكهة في محافظات قطاع غزة لسنة ٢٠٠٥م/ ٢٠٠٦م

المحافظة	المساحة	زيتون	عنب	تين	بلح	جوافة	تفاح	لوزيات	صبر
ش غزة	٤,٧٨٠	١٦٠٠	٩٠٠	١٦	٥٠	١٥٠	١٩٤٥	٤٧	٧٢
غزة	١٦,١٩٦	٦١٠٣	٤٦٧٨	٢٦١٨	٨٠٠	٢٠٠	١٣٠٠	١٩٧	٣٠٠
دير البلح	١٤,٠٧٤	٦٦٥٣	٨٢٩	٢٨٠	٤٨٥٠	٣٣٠	٢٢٨	٢٦٠	٦٤٤
خانيونس	١٥,٢١٩	٤١٩٧	١٠٠	١٩٠	٤٠١	٢٣٠٠	١٥	٣٩٣٥	٤٠٨١
رفح	٦,٧٩٠	١٩٥٠	٨٥	١٢٠	١٠٠	١٢٠	٤٥	٢٣٩٤	١٩٧٦
إجمالي	٥٧,٠٥٩	٢٠,٥٠٣	٦,٥٩٢	٣,٢٢٤	٦,٢٠١	٣,١٠٠	٣,٥٣٣	٦,٨٣٣	٧,٠٧٣

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: إحصاءات زراعية، ٢٠٠٧م.

يتضح من الجدول (٨) الآتي:

- أن الزيتون يحتل المرتبة الأولى حوالي ٢٠٥٠٣ من مجموع الفواكه أي ٣٥,٩٪، ويأتي في المرتبة الثانية الصبر ١٢,٤٪، واللوزيات في المرتبة الثالثة حيث تمثل ١١,٩٪ من مجموع الفواكه، ثم العنب ١١,٥٪ في المرتبة الرابعة، و البلح يأتي في المرتبة الخامسة ١١٪، ويأتي التفاح في المرتبة السادسة ٦,٢٪، والتين في المرتبة السابعة ٥,٧٪، والجوافة في المرتبة الثامنة ٥,٤٪.
- أما على النطاق الجغرافي فتستحوذ محافظة غزة على المرتبة الأولى ٢٨,٢٪ في زراعة الفاكهة، ثم تأتي خانيونس ٢٦,٧٪، ثم تأتي دير البلح بنصيب ٢٤,٧٪، وتستحوذ محافظة رفح على ١١,٨٪، وأخيرا محافظة الشمال ٩,٥٪، وجدير بالذكر أن ارتفاع النسب هنا يُعزى إلى زيادة نسبة الزيتون الذي يعدُّ من أصناف الفاكهة.

- **ثالثا: الخضروات:**

تنتشر زراعتها في قطاع غزة انتشاراً واسعاً، وبخاصة أنها لا تتطلب في نموها شروطا طبيعية وبشرية كتلك التي تحتاجها أية غلة أخرى كالحمضيات مثلا، لهذا السبب تزرع الخضار بقطاع غزة بكثرة، ولقد توسعت زراعتها توسعاً كبيراً في السنوات الأخيرة، حيث تعد أقل استهلاكا للمياه موازنة بالحمضيات التي باتت تعاني من مشكلات كثيرة، إضافة إلى أن ازدياد عدد السكان، وارتفاع مستوى معيشتهم، زاد في حجم الطلب على الخضار، وهذا بدوره شجع المزارعين على التوسع في زراعة الخضروات.

وتعتمد زراعة الخضار في قطاع غزة على مياه الأمطار وعلى مياه الآبار، وإن كانت نسبة الزراعة على الأمطار تقل تدريجيا بسبب تذبذب كمية الأمطار من عام إلى آخر، وخوفاً على تذبذب الإنتاج اعتمد المزارعون على مياه الري الدائم.

هذا بالإضافة إلى أن الفترة التي يستغرقها الإنتاج قصيرة نسبياً مقارنة بالمحاصيل الأخرى، كذلك فإن استخدام أساليب إنتاج مكثفة قد أسهم في زيادة إنتاجية الدونم من الخضار، كذلك سهولة تسويقه سواء أكان في الأسواق المحلية أم الخارجية شجع المزارعين على زراعة الخضار. والجدول (٩) يوضح تطور زراعة الخضار في قطاع غزة خلال الفترة ١٩٨٥م – ٢٠٠٥م.

الجدول (٩)

يوضح تطور مساحة زراعة الخضار بالدونم في محافظات قطاع غزة ١٩٨٥م - ٢٠٠٥م

السنة	المساحة المزروعة	مساحة الخضروات	النسبة
١٩٨٥	١٩٤,٩٠٠	٤٦,٢٠٠	٢٣,٧
١٩٩٠	١٨٥,٢٠٠	٥٠,٢٠٠	٢٧
١٩٩٥	١٩٥,٦٣٠	٥٢,٩٥٠	٢٧
٢٠٠٠	١٩٣,٧٠٠	٥٣,٧٣٠	٢٧,٧
٢٠٠٥	١٩٧,٨٢٠	٥٦,٧٨٨	٢٨,٧

المصدر: وزارة الزراعة: ٢٠٠٧م

يتضح من الجدول (٩) الآتي:

إن مساحة الخضروات في ازدياد مستمر، حيث بلغت المساحة المزروعة ١٩٨٥م حوالي ٤٦,٢٠٠ دونم، أي حوالي ٢٣,٧٪، ثم زادت نتيجة لزيادة الطلب عليها، فبلغت عام ١٩٩٠م حوالي ٢٧٪ من مجموع المساحة المزروعة.ثم استمرت في الازدياد حتى عام ٢٠٠٥م لتصل ٢٨,٧٪.

التوزيع الجغرافي والمساحي للخضروات على محافظات قطاع غزة عام ٢٠٠٥م/ ٢٠٠٦م:

تنتشر زراعة الخضروات في جميع مناطق المحافظات بنسب مختلفة، والجدول (١٠) يوضح التوزيع الجغرافي لمساحة الخضروات على محافظات قطاع غزة عام ٢٠٠٥م/ ٢٠٠٦م.

الجدول (١٠)

التوزيع الجغرافي لمساحة الخضروات على محافظات قطاع غزة عام ٢٠٠٥م/ ٢٠٠٦م

المحافظة	المساحة الصالحة للزراعة	إجمالي المساحة المزروعة	المساحة المزروعة بالخضروات	النسبة
شمال غزة	٥٠٠.٣٤	١٤١.٣٢	٨٣٧.١١	٨.٢٠
غزة	٩٧١.٤١	٧٣٢.٣٠	٠٤٤.٣	٤.٥
دير البلح	٨٩٤.٤٠	٠٢٧.٣٥	٨٥٠.١٠	١.١٩
خانيونس	٩٥١.٧٠	٠٥٢.٦٧	٣٥٠.١٧	٥.٣٠
رفح	٣٣٠.٣٩	٨٦٨.٣٢	٧٠٧.١٣	٢.٢٤
الإجمالي	٦٤٦.٢٢٧	٨٢٠.١٩٧	٧٨٨.٥٦	١٠٠

المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية: غزة، ٢٠٠٦م.

ويتضح من الجدول السابق (١٠):

إن إجمالي المساحة المزروعة بالخضروات بلغ نحو ٥٦,٧٨٨ دونماً عام ٢٠٠٦م/ ٢٠٠٧م؛ أي بنسبة ٢٨,٧٪ من إجمالي المساحة المزروعة. ومن الجدول يتبين لنا أن أعلى نسبة لزراعة الخضروات هي في محافظة خانيونس، إذ تبلغ النسبة ٣٠,٥٪ من المساحة المزروعة بالخضروات، ويعود ذلك إلى اتساع المحافظة التي تضم عدداً من القرى مثل: عبسان الصغيرة، وعبسان الكبيرة، وخزاعة .

وتأتي محافظة رفح في المرتبة الثانية بنسبة ٢٤,٢٪، ويعود ذلك إلى انتشار الزراعة البعلية فيها بسبب ارتفاع معدل بخار الماء، وتحتل محافظة شمال غزة المرتبة الثالثة بنسبة ٢٠,٨٪، ويعود ذلك إلى اتساع الأراضي الرملية في شمال بيت لاهيا، وتحتل محافظة دير البلح المرتبة الرابعة بنسبة ١٩,١٪ ويعود ذلك إلى انتشار الدفيئات الزراعية فيها، وتحتل مدينة غزة المرتبة الخامسة بنسبة ٥,٤٪ ويعود ذلك إلى اشتغال معظم العمال في مهن أخرى، والامتداد العمراني الذي يؤثر على الأراضي الزراعية القريبة من العمران، والتي يفضل أصحاب الأراضي زراعتها بالخضروات بدلاً من الأشجار المعمرة كالزيتون والحمضيات.

المحاصيل الحقلية:

وتشمل المحاصيل الحقلية: القمح والشعير والحمص والعدس والفول والذرة، وغيرها من المحاصيل، وتبلغ المساحة المزروعة حوالي ٦٤,٤٦٨ دونماً عام ٢٠٠٥م/ ٢٠٠٦م.

وجدير بالذكر أن قطاع غزة ينتج من المحاصيل الحقلية نصف ما يستهلك، لذا فإنه يعتمد على الاستيراد لسد حاجة السكان الاستهلاكية. والجدول (١١) يوضح التوزيع الجغرافي، والمساحة بالدونم للمحاصيل الحقلية في قطاع غزة ٢٠٠٥م/ ٢٠٠٦م.

الجدول (١١)

التوزيع الجغرافي والمساحة للمحاصيل الحقلية في قطاع غزة لسنة ٢٠٠٥م/ ٢٠٠٦م

المحافظة	المساحة	قمح	شعير	برسيم وبيقا	بصل وتوم	حمص	عدس	بطاطا	أخرى
شمال غزة	٨,٤٠٥	٢,٧٥٠	١١٣٠	٣٢٠	٥٢٠	٥٠	٢٥	٣٥١٠	١٠٠
غزة	٥,١١٣	٤,١٦٧	٥٨٣	٨٥	٥٠	٠٠	٥	٢٢٣	٠٠
دير البلح	٦,٣٤٦	٤,٠٥٠	٩٠٠	٣٢٦	١٩٠	٠٠	٠٠	٥٨٠	٣٠٠
خانيونس	٣٣,٣٤٩	١٨,٠٠٠	٣٥٠٠	٠٠	١٧١٠	٠٠	٩٠٠	٦٥٠٠	٢٧٣٩
رفح	١١,٢٥٥	٢٠٠٠	٢٢٠٠	٠٠	١٥٥٠	٥٥	٥٠	٤١٥٠	١٢٥٠
إجمالي	٦٤,٤٦٨	٣٠,٩٦٧	٨,٣١٣	٧٣١	٤٠٢٠	١٠٥	٩٨٠	١٤,٩٦٣	٤٣٨٩

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: غزة، ٢٠٠٦.

يتضح من الجدول السابق (١١) ما يأتي:

- أن محافظة خانيونس تحتل المرتبة الأولى في المساحة المزروعة في المحاصيل الحقلية بنسبة ٥١,٧٪، ويعود ذلك إلى التربة الطينية الخفيفة شرق المحافظة، وتحتل محافظة رفح المرتبة الثانية بنسبة ١٧,٥٪، ويعود ذلك إلى زراعة المنطقة الشرقية بهذه المحاصيل، أما شمال غزة فيحتل المرتبة الثالثة بنسبة ١٣٪ ، ويعود ذلك إلى صلاحية التربة الطينية في شرقها (بيت حانون وجباليا) لزراعة تلك المحاصيل، أما دير البلح فنسبتها ٩,٨٪، وانخفاض النسبة هنا يعود إلى سيادة نظام الدفيئات الزراعية، وأخيرا مدينة غزة بنسبة ٨٪ ويعود ذلك إلى قلة الأراضي البور شرق المحافظة.

- على نطاق المحاصيل يعدُّ القمح من أهم المحاصيل الحقلية المزروعة في القطاع ٤٨٪ من إجمالي المساحة المزروعة، ثم تحتل البطاطا المرتبة الثانية ٢٣,٢٪، ويحتل الشعير المرتبة الثالثة ١٣٪ ، وهذا يعني أن المحاصيل الثلاثة تستحوذ على ٨٤,٢٪ من مجموع المحاصيل الحقلية، وتمثل باقي المحاصيل الحقلية النسبة الباقية كما هو موضح بالجدول.

الزهـــور:

انتشرت زراعة الزهور في قطاع غزة، ولاسيما بعد مجيء السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٥م، لما تدره من أرباح وصلاحية بعض أنواع التربة في قطاع غزة لزراعة الزهور، ويعد القرنفل أكثر أنواع الزهور انتشارا في القطاع، وبلغت المساحة المزروعة بالورود حوالي ٥٠٠٠ دونم، وكان الإنتاج يصدر عن طريق ميناء غزة الجوي، وعندما اندلعت انتفاضة الأقصى خرّب المطار، فتوقف تصدير الزهور، وبالتالي انعكس ذلك على زراعته، ولم يسجل عام ٢٠٠٦م أي زراعة للزهور.

التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في قطاع غزة:

من خلال الاستعراض السابق لواقع القطاع الزراعي، ودراسة الجوانب المختلفة المؤثرة في تطوره، **من الممكن تحديد التحديات التي تواجه تطور هذا القطاع وفقا للتصنيف الآتي:**

أولا: تحديات ناجمة عن سياسات الاحتلال الإسرائيلي:

أ. تجريف الأراضي الزراعية:

تمثل عمليات التجريف صورة أخرى من صور الاعتداء على الأرض الزراعية في قطاع غزة، التي يعني استمرارها دون توقف تهديداً مباشراً للأمن القومي ومستقبل الزراعة في قطاع غزة، لأنها تؤدي إلى تخريب التربة الزراعية في مناطق متعددة، وبالتالي تناقص إنتاجيتها وقدرتها على سد حاجة السكان من الغلات المزروعة.

وتتلخص هذه المشكلة في تعرض مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية لعملية التجريف من قبل الاحتلال الإسرائيلي الذي سجل باستمرار طوال عمليات الاجتياح تجريف مئات الدونمات الزراعية، وقد لاحظ الباحث خلال الدراسة الميدانية أنه في حالات كثيرة كانت عمليات التجريف تأخذ شكل حفر كبيرة لتكون تلالا واقية للدبابات، عندها يصعب استصلاح التربة فيما بعد، **وتتجسد خطورة هذه المشكلة في نتائجها العديدة التي تتمثل في:**

- تدهور إنتاجية الأرض نتيجة لتخريب التربة السطحية الخصبة، وبالتالي تشويه منظر التربة العلوي (صورة ٣) التي تظهر تشوهاً واضحاً لسطح التربة في الأراضي الزراعية شرقي بيت حانون، وتبلغ عمليات التجريف أقصاها بالقرب من السياج الحدودي المحاذي للخط الأخضر في الشمال والشرق. هذا ويبلغ مجموع الأراضي الزراعية المجرفة نحو ٥١ ألف دونم [١٩].

صورة (٣)

تشويه لمنظر التربة العلوي بسبب التجريف

- إهمال كثير من المزارعين زراعة أراضيهم لارتفاع تكاليف الاستصلاح.

ب. مشكلة المياه:

تعدّ مشكلة المياه من أبرز معوقات التنمية الزراعية في قطاع غزة، **حيث توجد ثلاث مشكلات رئيسة هي**:

- **نقص المياه**: يكتسب موضوع المياه أهمية خاصة في قطاع غزه بسبب محدودية المتاح منه كمياه للشرب والري، وطبقا للمؤشر العالمي لاستهلاك المياه فإن أي بلد يقل فيه متوسط نصيب الفرد من المياه سنويا عن ١٥٠٠ متر مكعب يعد بلداً يعاني من ندرة المياه. والجدول (١٢) يوضح لنا الاحتياجات المائية لقطاع غزة حتى عام ٢٠٢٠م.

والناظر إلى الجدول (١٢) يجد أن الزراعة تحصل على نصيب كبير من موارد المياه في قطاع غزة، إذ تستحوذ على ٦٢,٥٪ مقابل ٣٧,٥٪ للاستخدام المنزلي و الصناعي للعام ٢٠٠٠م، إلا أن هذه الاحتياجات الزراعية للمياه في تناقص مستمر، حيث سجلت عام ٢٠٠٥م نحو ٤٨,١٪، وتنخفض هذه النسبة عام ٢٠١٠ لتسجل ٤٢٪، ثم يزداد الانخفاض عام ٢٠٢٠ ليصل إلى ٣٠,٥٪ من الاحتياجات المائية لقطاع غزة، ويعود هذا التناقص في حصة الزراعة إلى الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، نتيجة للتزايد في عدد السكان والتصنيع.

الجدول (١٢)

الاحتياجات المائية لقطاع غزة من ٢٠٠٠م – ٢٠٢٠م بالمليون متر مكعب

السنة	الاستهلاك الزراعي	الاستهلاك المنزلي والصناعي	المجموع
٢٠٠٠	٩١	٥٤,٥١	١٤٥,٥١
٢٠٠٥	٩٢,٢٠	٩٩,٦٠	١٩١,٨٠
٢٠١٠	٨٨,٣٠	١٢٤,١٥	٢١٢,٤٥
٢٠١٥	٨٣,٦٥	١٥١,٢٤	٢٣٤,٨٩
٢٠٢٠	٧٩,٧٠	١٨٢,٠٠	٢٦١,٧٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: غزة ، ٢٠٠٥.

وقد أسهم الاحتلال بجزء كبير من نقص المياه في قطاع غزة حيث قدرت الخسائر – كما أكدت سلطة المياه في غزة– بحوالي ١٧ مليون دولار من جراء تدمير خطوط توصيل المياه وآبار الري (صورة رقم ٤) التي تظهر تدمير بئر مياه في بيارة لعائلة الجدبة شرق جباليا. هذا بالإضافة إلى أن إسرائيل تستهلك أكثر من ٧٠٪ من مياه القطاع عن طريق الآبار التي حفرتها إسرائيل على طول خط الهدنة، وبناء السدود لحجز المياه عن أودية القطاع الثلاثة الرئيسية وهي: وادي غزة، ووادي بيت حانون، ووادي السلقا، وهذه الأودية يمكن أن تستخدم لتخزين المياه، والاستفادة منها في حقن الخزان الجوفي [٢٠] .

صورة (٤)

بئر مياه مجرف

كذلك حفرت إسرائيل العديد من الآبار القريبة من قطاع غزة، فهناك ١٣ بئراً موزعة على طول حدود القطاع من بيت حانون شمالاً إلى رفح جنوبا. بالإضافة إلى ٢٥ بئراً قريبة من حدود قطاع غزة داخل الخط الأخضر [٢١] ، وبهذا تمنع أي تسرب للمياه الجوفية من الضفة الغربية فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ إلى قطاع غزة. **ومن أسباب نقص المياه في قطاع غزة**:

- حرمانه من الاستفادة من ٧٣ مليون متر مكعب سنويا من المياه العادمة، التي يمكن أن يستخدم جزء كبير منها بعد المعالجة في ري المزروعات.
- الشح المتزايد في مصادر المياه الذي يتزامن مع التزايد السكاني للقطاع.
- وقوع قطاع غزة في المنطقة الجافة وشبة الجافة زاد من مشكلة نقص المياه .

- **ملوحة المياه**: نتيجة للضخ الزائد ارتفعت نسبة الملوحة في مياه الري، وبالتالي ارتفعت نسبة ملوحة التربة، مما أثر على نوعية المحاصيل المزروعة، فتناقصت زراعة الحمضيات، وتزايدت المحاصيل التي لها قدرة على تحمل الملوحة كالزيتون.

- **تلوث المياه**: على الرغم من أن موارد القطاع المائية محدودة للغاية، فإن التوسع في استخدام المخصبات الكيمائية والمبيدات الحشرية وأدوية معالجة الأمراض النباتية التي تتسرب مع الأمطار إلى الخزانات الجوفية للمياه، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الملوثات في مياه الشرب والري معا، **وأهم أنواع الملوثات** [٢٢]:

- التلوث الناتج عن مخلفات المصانع، التي تصب بوساطة أنابيب لتختلط بمياه الوديان، أو المناطق الخالية لتتسرب إلى المياه الجوفية.

- التلوث الناتج عن الزراعة المكثفة في بعض المناطق، والاستخدام المفرط للمخصبات الزراعية و المبيدات.

- التلوث الناتج عن عدم توافر شبكات صرف صحي في معظم المناطق، واستخدام الحفر الامتصاصية بدلاً منها.

- التلوث الناتج عن المياه الخارجة من محطات المعالجة، التي لا تعالج المياه بشكل كلي أو مناسب.

- التلوث الناتج عن ضخ مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى الأراضي والوديان.

- التلوث الناتج عن دفن المخلفات المنزلية أو إلقائها في الأماكن غير المخصصة لها.

ت. إضعاف البنية التحتية للزراعة وتدهورها:

تتعلق مرافق البنية التحتية بشكل رئيس في مجال الطرق البرية والبحرية والجوية (مطار غزة الدولي وميناء غزة) ، ومياه الشرب، وأنظمة الصرف الصحي، وهذه المرافق ما

زالت خدماتها ضعيفة بشكل قد يهدد النظام البيئي بصورة كبيرة، فالكهرباء ما زالت تأتي من إسرائيل، بالإضافة إلى أن إسرائيل تعوق استكمال فتح الميناء والمطار، الأمر الذي انعكس على تصدير الغلات الزراعية. أما الطرق الزراعية فهي طرق ترابية بحالة سيئة جدا. هذا ويبلغ طول الطرق في قطاع غزة ١٧٠ كم [٢٣].

لقد أهمل الاحتلال الإسرائيلي البنية التحتية طوال فترة الاحتلال، وقام بتدمير كثير من المرافق التي تخدم القطاع الزراعي، والتي أنشأتها السلطة الوطنية الفلسطينية خلال السنوات السابقة.

ثانيا: تحديات ناجمة عن سوء الإدارة والتنظيم:

أ. عدم وجود سياسة زراعية:

لم يحظ القطاع الزراعي بالاهتمام الكافي من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، فعلى الرغم من الشعارات الكثيرة التي رُفعت وأُعلنت لإعطاء هذا القطاع أولوية خاصة، فإن حظه من ذلك ظل دون المستوى، حيث ظلت الجهود المبذولة لتطوير القطاع الزراعي فردية في معظمها، ولم تنفذ في إطار سياسة زراعية واضحة للسلطة الوطنية، ويأتي ذلك أيضا كمحصلة لعدم وجود سياسات عامة محددة للسلطة مثل: السياسة الاقتصادية والسياسة السكانية، وغيرها. وقد يفسر ذلك بعدم الاستقرار الناجم عن الاحتلال، ولكن بعضهم يرى أنه لا عذر عن عدم وجود سياسة زراعية في كل الأحوال، لأنه من الصعب تصور تحقيق أي تقدم في هذا القطاع في ظل عدم وجود سياسة زراعية.

ب. مشكلة عدم توافر رأس المال:

يحتاج تطوير الأراضي الزراعية إلى رؤوس الأموال التي لا يستطيع المزارع توفيرها نتيجة لارتفاع الأسعار المتعلقة بالمدخلات الزراعية، وقد أحجمت البنوك عن تمويل المشاريع الزراعية الأمر الذي أدى إلى ترك بعض المزارعين لأراضيهم بدون زراعة (صورة رقم ٥)، توضح أراضي متروكة بدون زراعة شرقي بيت حانون) ، وقد بلغت نسبة القروض المقدمة للقطاع الزراعي من الجهاز المصرفي في أحسن أحوالها ٢٪ فقط من إجمالي حجم القروض التي قدمتها المصارف لأوجه النشاطات المختلفة [٢٤] . أضف إلى ذلك أن نصيب القطاع الزراعي من المساعدات الإنمائية (وليس من مجموع المساعدات الكلية) لم يتجاوز ٠,٤٪ فقط عام ٢٠٠٢م ارتفعت إلى ٢٪ عام ٢٠٠٤م [٢٥] .

صورة (٥)

أراضي متروكة

ت. مشكلة التسويق:

تعد مشكلة التسويق من أهم المشكلات التي يعاني منها القطاع الزراعي حيث يوجد ضعف في عمليات الفرز والتغليف والتعبئة وضعف في إمكانيات التخزين والتبريد، وارتفاع تكاليف الإنتاج وغياب المؤسسات التسويقية مع تحكم الاحتلال في عملية التسويق، كل هذا خلق منافسة قوية من المنتج الإسرائيلي داخل الخط الأخضر، وانخفاض القدرة التنافسية للحمضيات في الأسواق الخارجية.

ثالثا: تحديات طبيعية:

أ. مشكلة الجفاف:

تنتج هذه المشكلة بسبب تذبذب الأمطار من عام إلى آخر، وزيادة نسبة التبخر مما يؤثر على الزراعة البعلية خاصة زراعة المحاصيل الحقلية مثل: القمح والشعير، كما تؤثر الأمطار على المخزون المائي الجوفي من المياه العذبة الذي بدأ يتأثر بوضوح من هذه المشكلة، التي أثرت على الأنظمة المائية في قطاع غزة، **والتي تنقسم إلى نظامين رئيسين هما**:

- النظام المائي العميق: ويوجد في عمق يصل إلى ٤٠٠ متر تحت مستوى سطح البحر ومياهه عاليه الملوحة.
- النظام المائي العلوي وهو التكوين المائي الرئيسي في غزة وهو أيضا ملوث.

ب. مشكلة الأمراض النباتية:

تسبب الأمراض النباتية أضرارا وخسائر تقدر ب ٣٠٪ من قيمة المنتج الزراعي، كما أفاد المهندس الزراعي، وتحتاج هذه الأمراض إلى استخدام المبيدات التي يتحكم فيها الاحتلال، وتظهر أنواع جديدة من الأمراض لها القدرة على التكيف مع المبيدات مما يلحق خسائر فادحة بالزراعة.

ت. مشكلة التصحر:

يقصد بالتصحر تناقص الطاقة الإنتاجية لإقليم ما، أو بتعبير آخر فقد التوازن بين الاستغلال البشري لإقليم ما وإمكاناته البيئية، وهذا يعني تدهور النظام البيئي نتيجة لإسراف الإنسان في استغلال الموارد البيئية المتاحة في الوقت الذي يهمل فيه توفير مستلزمات أو مقومات استغلال هذه الموارد بصورة مربحة لتتفق ومستوى الاستغلال وحجمه [٢٦].

واستنادا إلى هذا التعريف نجد أن نطاقات عديدة من الأرض الزراعية في قطاع غزة تعاني من التصحر، أي من تناقص قدراتها الإنتاجية، ومرد ذلك عوامل عدة: ملوحة المياه وجفاف التربة والزحف العمراني تجاهها، وجدير بالذكر أن معظم الأراضي التي تتصحر هي القريبة من المناطق السكنية (صورة رقم ٦، أخذت من البيارات في حي التفاح الغربي).

صورة (٦)

منطقة قريبة من المناطق السكنية أصبحت متصحرة

رابعا: التحديات السكانية:

يعد العامل السكاني من أكبر التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في قطاع غزة، ويعود ذلك إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني من ناحية، وقلة الأراضي الزراعية من ناحية أخرى، الأمر الذي يعمل على زيادة الضغط السكاني على المساحات الزراعية، وتناقص حصة الفرد منها، بالإضافة إلى الضغط المتزايد على المياه والمرافق الأخرى، وهذا ينذر بكوارث وشيكة إذا لم تتخذ الإجراءات الفاعلة لتنظيم الأسرة، وتخفيض معدل النمو السكاني الذي يعد من أعلى المعدلات في العالم نحو ٥,٥٪ [٢٧].

نتائج الدراسة: بناء على ما سبق دراسته جاءت النتائج على النحو الآتي:

١. يعاني القطاع الزراعي في قطاع غزة من ضعف بنيوي واضح نتيجة الخلل الحاصل في علاقات القطاع الخارجية والداخلية بالضفة الغربية، واستمرار سياسات الإغلاق والحصار الإسرائيلي.

٢. لم يحظ القطاع الزراعي بالاهتمام الرسمي للسلطة الوطنية نتيجة اعتبارات عدة متداخلة منها أن الدعم يذهب في غالبيته للإنفاق على الخدمات غير الإنتاجية، وعدم وجود سياسة زراعية واضحة.

٣. ضعف المقومات الطبيعية والبشرية، وعدم تطويرها واستغلالها الاستغلال الأمثل.

٤. الهيكل المحصولي في قطاع غزة لصالح الخضروات والزهور، وعلى حساب الحمضيات والحبوب، في إطار اهتمام المزارعين بإنتاج المحاصيل الملائمة للتصدير والإنتاج السريع، وقد تم هذا التغير بجهود القطاع الخاص وبشكل فردي مما خلق كثيراً من الإرباكات.

٥. تعددت التحديات والمشكلات التي تواجهها التنمية الزراعية في قطاع غزة بين تحديات خارجية تتمثل في سياسات الاحتلال، وتحديات ناجمة عن سوء الإدارة والتنظيم، إضافة للتحديات الطبيعية والسكانية.

٦. غياب التخطيط التنموي للقطاع الزراعي، وعدم تطوير القوانين والتشريعات الزراعية.

٧. ضعف دور المؤسسات المالية والأجهزة الرسمية لتقديم الدعم والتسهيلات للمزارعين.

٨. تخلف قطاع التسويق الزراعي، وضعف بنيته التحتية أصلا، التي تشمل عدم توافر شبكة مواصلات جيدة، وعدم وجود وحدات للتعبئة والتخزين والتغليف.

٩. ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة في الري وعملية الإنتاج، نتيجة لصغر حجم الملكية الزراعية.

١٠. غياب هيئة بحوث زراعية لنشر نتائجها لاسيما تلك المتعلقة بتطوير أصناف البذور وطرق الوقاية من الأمراض.

١١. ضعف الإرشاد الزراعي، بل غيابه في بعض المناطق بسبب قلة الموظفين.

١٢. انتشار الملكيات الصغيرة بصورة كبيرة، الأمر الذي يعوق عملية التنمية.

١٣. عدم توافر نشرة إحصائية تتعلق بمعلومات وأخبار السوق من حيث المستويات السعرية، والكميات المسوقة ليتسنى للمزارعين التحرك في ظل المنافسة المتاحة.

١٤. ترك المخلفات الزراعية، ولا سيما مخلفات الدفيئات في الشوارع الترابية القريبة من المناطق الزراعية مسببة مشكلات بيئية وصحية.

١٥. غياب أي خطة للاستفادة من مياه الأمطار ومياه الصرف الصحي بعد معالجتها.

١٦. التعدي الواضح على الأراضي الزراعية لأغراض البناء أو التأجير للأنشطة الاقتصادية.

التوصيات:

١. معالجة الضعف البنيوي في الموارد الطبيعية كالأرض والمياه والاستفادة القصوى منها، وزيادة كفاءة العوامل البشرية من خلال التدريب المتواصل والتعليم المستمر على وسائل الإنتاج الحديثة.

٢. تشجيع المؤسسات الرسمية على الاهتمام بالزراعة من خلال تشجيع الاستثمار ودعم المزارعين.

٣. رفع كفاءة شبكات نقل وتوزيع المياه وصيانتها وتطويرها.

٤. تحسين جودة المنتجات الزراعية حسب المواصفات العالمية المتلائمة مع البيئة، وزراعة أصناف من المحاصيل المطلوبة (مثل الفراولة والزهور) .

٥. توفير رؤوس الأموال اللازمة للعمل في القطاع الزراعي من أجل زيادة الاستثمار وزيادة الإنتاج.

٦. سن القوانين التي تمنع بصورة قاطعة إقامة المشاريع الاستثمارية المختلفة، والمستودعات فوق الأراضي الزراعية، وتركيز هذه المشروعات في الأراضي البور التي لا تصلح للزراعة.

٧. تشجيع القطاع الخاص على القيام بما يلقى عليه من أعباء والاستثمار بالزراعة.

٨. العمل على توفير خدمات ما بعد الحصاد، وبخاصة ما يتعلق بالمخازن المبردة والعادية، لتكون هناك إمكانية حقيقية لحفظ الإنتاج ومن ثم التسويق.

٩. العمل على توفير وسائط النقل بأنواعها كافة لنقل الإنتاج الزراعي من أماكن إنتاجه إلى أماكن تسويقه.

١٠. التأكيد على أن تكون هناك قاعدة بيانات زراعية تتعلق بالمساحات الزراعية والمحاصيل، ومقدار إنتاجها والإنتاج الكلي لكل محصول، ومدى الاكتفاء الذاتي منه.

١١. يجب أن تكون هناك معلومات تسويقية على مستوى وطني وإقليمي، لتمكن من تبادل المعلومات فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير.

١٢. الاستفادة من المواد الصلبة والمياه العادمة في الزراعة بعد إعادة معالجتها وتنقيتها.

١٣. تحديد المراكز العمرانية، ولاسيما الرئيسة منها بصورة دقيقة وحازمة، ووقف الزحف العمراني على الأراضي الزراعية.

الهوامش:

١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: إحصاءات زراعية، ٢٠٠٥.

٢. كركز، مصطفى، ١٩٩٢ – المياه والصراع حولها في الشرق الأوسط، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، مجلة الأرض، ع ١١، دمشق ، ص: ٣٤.

٣. العجلة، مازن، ١٩٩٢ – التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية و قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص أ.

٤. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: إحصاءات زراعية، ٢٠٠٦.

٥. الانكتاد، ٢٠٠٦ – الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب، ص٥١.

٦. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: إحصاءات زراعية، ٢٠٠٥.

٧. أبو طويلة، جهاد، ١٩٩٤ – التخطيط الإقليمي والتنمية معطيات الواقع وآفاق المستقبل بقطاع غزة في فلسطين المحتلة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعه الخرطوم ، ص: ١٠٦.

٨. عبد السلام، عادل، ١٩٩٥ – المياه في فلسطين، الموسوعة الفلسطينية ق ٢ م، بيروت: ص: ٢٠٤.

٩. الدناصوري، جمال الدين، ١٩٧١ – موارد المياه في الوطن العربي، دراسة هيدروغرافية وهيدرولوجية واقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص ٣٩.

١٠. إبراهيم، يوسف، ١٩٩٥ – العمران الريفي في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص: ٢٩.

١١. صالح، حسن، ١٩٨٤ – السهل الساحلي لفلسطين، الموسوعة الفلسطينية، بيروت ، ص٥٩٥.

١٢. التركماني، جودة، ١٩٩١ – التربة في أراضي الدولة الفلسطينية، الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ، ص: ٢٠٥.

١٣. مشتهى و اللوح، عبد العظيم ومنصور، ٢٠٠٨ – جغرافية فلسطين الطبيعية، جامعه الأزهر، غزة، ص: ٢٦٣.

١٤. عوراتي، هشام، ١٩٨١ – الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مجلة صامد الاقتصادي، عدد ٨٥ ص: ٥٤.

١٥. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: إحصاءات زراعية، ٢٠٠٥.

١٦. الصقار، فؤاد محمد، ١٩٩١ – الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ، ص: ٤٠٣.

١٧. الديب، محمد، ١٩٨٦ – الجغرافيا الاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص: ١٤٩

١٨. جابر، إبراهيم، ١٩٩٤ – نحو إستراتيجية للتنمية الزراعية في الأراضي المحتلة، رسالة ماجستير غير منشورة الخرطوم، ص: ١٧١.

١٩. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: إحصاءات زراعية، ٢٠٠٦.

٢٠. الموعد، احمد سعيد، ١٩٩٠ – حرب المياه في الشرق الوسط، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، ص: ٣٨.

٢١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: إحصاءات زراعية، ٢٠٠٥.

٢٢. وزارة البيئة، ٢٠٠٦، قسم المياه.

٢٣. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: إحصاءات زراعية، ٢٠٠٥.

٢٤. سلطة النقد الفلسطيني، غزة، ٢٠٠٤.

٢٥. وزارة التخطيط الفلسطيني، غزة، الموقع الإلكتروني.

٢٦. البحيري، صلاح الدين، ١٩٧٩ – جغرافية الصحاري العربية، معهد البحوث الدراسات العربية، القاهرة، ص: ٥٥.

٢٧. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: إحصاءات زراعية، ٢٠٠٦.

٢٨. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: إحصاءات زراعية، ٢٠٠٥.

٢٩. الصور: صورة رقم (١) الزحف العمراني على الأراضي الزراعية بالحمضيات.

٣٠. الصور: صورة رقم (٢) التجريف الإسرائيلي للأراضي الزراعية.

٣١. الصور: صورة رقم (٣) تشويه لمنظر التربة العلوي بسبب التجريف.

٣٢. الصور: صورة رقم (٤) بئر مياه مجرف.

٣٣. الصور: صورة رقم (٥) أرض متروكة.

٣٤. الصور: صورة رقم (٦) أراض قريبة من المناطق العمرانية أصبحت متصحرة.

المصادر والمراجع:

١. إبراهيم، يوسف، ١٩٩٥، العمران الريفي في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص: ٢٩.

٢. البحيري، صلاح الدين، ١٩٧٩– جغرافية الصحاري العربية، معهد البحوث الدراسات العربية، القاهرة، ص: ٥٥.

٣. الانكتاد، ٢٠٠٦– الاقتصاد الفلسطيني الذي مرقتة الحرب، ص ٥١.

٤. أبو طويلة، جهاد، ١٩٩٤– التخطيط الإقليمي والتنمية معطيات الواقع وآفاق المستقبل بقطاع غزة في فلسطين المحتلة، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الخرطوم، ص: ١٠٦.

٥. التركماني، جودة، ١٩٩١– التربية في أراضي الدولة الفلسطينية، الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص: ٢٠٥.

٦. جابر، إبراهيم، ١٩٩٤- نحو إستراتيجية للتنمية الزراعية في الأراضي المحتلة، رسالة ماجستير غير منشورة الخرطوم، ص: ١٧١.

٧. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات زراعية، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦.

٨. الدناصوري، جمال الدين، ١٩٧١- موارد المياه في الوطن العربي، دراسة هيدروغرافية وهيدرولوجية واقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ص ٣٩.

٩. الديب، محمد، ١٩٨٦- الجغرافيا الاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص: ١٤٩.

١٠. سلطة النقد الفلسطيني، غزة، ٢٠٠٤.

١١. صالح، حسن، ١٩٨٤- السهل الساحلي لفلسطين، الموسوعة الفلسطينية، بيروت، ص ٥٩٥.

١٢. الصقار، فؤاد محمد، ١٩٩١- الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص: ٤٠٣.

١٣. عبد السلام، عادل، ١٩٩٥- المياه في فلسطين، الموسوعة الفلسطينية ق٢ م، بيروت: ص: ٢٠٤.

١٤. العجلة، مازن، ١٩٩٢- التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص أ.

١٥. عوراتي، هشام، ١٩٨١- الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مجلة صامد الاقتصادي، عدد ٨٥ ص: ٥٤.

١٦. كركز، مصطفى، ١٩٩٢ - المياه والصراع حولها في الشرق الأوسط، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، مجلة الأرض، ع ١١، دمشق، ص: ٣٤.

١٧. مشتهى واللوح، عبد العظيم ومنصور، ٢٠٠٨ – جغرافية فلسطين الطبيعية، جامعة الأزهر، غزة، ص: ٢٦٣.

١٨. الموعد، أحمد سعيد، ١٩٩٠ – حرب المياه في الشرق الأوسط، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، ص: ٣٨.

١٩. وزارة البيئة، ٢٠٠٦، قسم المياه.

٢٠. وزارة التخطيط الفلسطيني، غزة، الموقع الالكتروني.

٢١. الصور: صورة رقم (١) الزحف العمراني على الأراضي الزراعية بالحمضيات.

٢٢. الصور: صورة رقم (٢) التجريف الإسرائيلي للأراضي الزراعية.

٢٣. الصور: صورة رقم (٣) تشويه لمنظر التربة العلوي بسبب التجريف.

٢٤. الصور: صورة رقم (٤) بئر مياه مجرف.

٢٥. الصور: صورة رقم (٥) أرض متروكة.

٢٦. الصور: صورة رقم (٦) أراض قريبة من المناطق العمرانية أصبحت متصحرة.